العراقية
المجلات الاكاديمية العلمية
IRAQI Academic Scientific Journals
Al-Itqan Journal of Humanities
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/575
ISSN: 3105-1073 (OnLine)
المجلة معتمدة بالترقيات العلمية حسب كتاب وزارة التعليم العراقية (46404-1410) في 2026/4/27

إعادة تشكيل النظام الدولي في عصر التنافس الكبير دراسة في جدلية الهيمنة الأمريكية والصعود الصيني

احمد باسم شنيور
كلية التربية جامعة القاسم الخضراء
وهاد علي محمد
كلية العلوم جامعة القاسم الخضراء
Ahmed.b@uoqasim.edu.iq
wehad.ali@uoqasim.edu.iq

الملخص

تتناول هذه الدراسة تحولات النظام الدولي المعاصر في ظل الجدلية القائمة بين آليات الهيمنة الغربية الأحادية وبروز التعددية القطبية الناتجة عن الصعود الصيني المتسارع. تهدف الدراسة إلى تفكيك بنية القوة في النظام الدولي الجديد، مستعرضةً الأدوات المؤسساتية (كالمنظمات المالية الدولية) وغير المؤسساتية (كالعولمة الثقافية والتكنولوجية) التي وظفتها الولايات المتحدة لترسيخ نفوذها بعد الحرب الباردة. كما تسلط الضوء على "المشروع القطب البديل" الذي تقوده الصين عبر مقومات القوة الشاملة والآليات الموازية، مثل مبادرة "الحزام والطريق" والمؤسسات المالية الجديدة كبنك البريكس. تخلص الدراسة إلى أن النظام الدولي يعيش مخاضاً انتقالياً يتسم بالسيولة والتنافس الكبير، حيث تتآكل الأحادية القطبية لصالح بنية دولية أكثر تعقيداً تسعى لإعادة تعريف قواعد اللعبة الاستراتيجية.**الكلمات المفتاحية:** النظام الدولي، الهيمنة الأمريكية، الصعود الصيني، التعددية القطبية، العولمة، مبادرة الحزام والطريق، التنافس الكبير

Abstract

This study examines the transformations of the contemporary international system amidst the dialectical relationship between unilateral Western hegemony and the emergence of multipolarity driven by China's rapid ascent. The research aims to deconstruct the power structures of the "New World Order," analyzing the institutional tools (such as international financial organizations) and non-institutional mechanisms (including cultural and technological globalization) utilized by the United States to consolidate its influence in the post-Cold War era. Furthermore, it highlights China's "alternative polar project," supported by comprehensive power capabilities and parallel mechanisms such as the "Belt and Road Initiative" and new financial institutions like the BRICS New Development Bank. The study concludes that the international system is undergoing a transitional phase characterized by strategic fluidity and "Great Power Competition," where unipolarity is eroding in favor of a more complex global structure seeking to redefine the rules of the international game.
Keywords: International System, American Hegemony, Chinese Ascent, Multipolarity, Globalization, Belt and Road Initiative, Great Power Competition.

المقدمة

منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، سادت حالة من الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة والقوى الغربية، تجسدت في هيمنة المؤسسات المالية الدولية، وانتشار النموذج الثقافي الليبرالي، وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي. هذه الآليات المتكاملة أسهمت في ترسيخ نفوذ الغرب وإعادة تشكيل العلاقات الدولية وفق رؤيته، مما خلق حالة من التفاوت في توزيع القوة لم تشهد لها مثيلاً منذ قرون.غير أن هذا

المشروع واجه خلال العقدين الأخيرين تحدياً بنيوياً غير مسبوق تمثل في صعود جمهورية الصين الشعبية كقوة دولية كبرى. استطاعت الصين، عبر نموذجها التنموي الخاص المدعوم بقدرات اقتصادية وتكنولوجية متصاعدة، أن تفرض واقعاً جديداً يقوم على التعددية القطبية، أي توزيع القوة بين أكثر من قطب، الأمر الذي أعاد إلى الواجهة إشكالية الهيمنة وطبيعة القيادة في العلاقات الدولية. فلم يعد النظام الدولي محكوماً بهيمنة قطب واحد، بل دخل في مرحلة من التنافس الكبير بين القوى العظمى، خاصة بين الولايات المتحدة التي تسعى للحفاظ على مكانتها، والصين التي تطمح إلى إعادة تعريف قواعد اللعبة.وانطلاقاً من هذه المعطيات، تتحدد إشكالية البحث في التساؤل الرئيس التالي: كيف يؤثر صعود الصين كقوة دولية كبرى على تحولات النظام الدولي القائم على الهيمنة الغربية، وما طبيعة العلاقة الجدلية بين هذه الهيمنة (بما تحمله من آليات) والتعددية القطبية (كنتاج لصعود قوى جديدة) في إعادة تشكيل موازين القوة العالمية؟وتنطلق الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن هناك علاقة جدلية بين الهيمنة الغربية والتعددية القطبية. فمن ناحية، تمثل الهيمنة المشروع السياسي والاقتصادي المهيمن من خلال آليات مترابطة (كالمؤسسات المالية الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، والقوة الناعمة) التي وُظفت لخدمة المصالح الغربية. ومن ناحية أخرى، يمثل صعود الصين أبرز تحدٍ لهذه الهيمنة، حيث استطاعت الصين بقدراتها المتصاعدة أن تفرض ملامح تعددية قطبية جديدة، وأن تقدم نموذجاً تنموياً بديلاً. وتفترض الدراسة أن تفاعل هذين المتغيرين (الهيمنة والصعود الصيني) يقود إلى إعادة تشكيل النظام الدولي في اتجاه أكثر تعقيداً وتنافساً، حيث تتآكل الهيمنة الأحادية وتظهر ملامح نظام متعدد الأقطاب، من دون أن يصل بالضرورة إلى مواجهة مباشرة بين القوى الكبرى.

إشكالية البحث

كيف يؤثر صعود جمهورية الصين الشعبية كقوة دولية كبرى على تحولات النظام الدولي القائم على الهيمنة الغربية؟ وما طبيعة العلاقة الجدلية بين آليات الهيمنة القائمة (بما تحمله من أدوات اقتصادية ومالية وثقافية) والتعددية القطبية الناشئة (كنتيجة لصعود قوى جديدة) في إعادة تشكيل موازين القوة العالمية؟وينبثق من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية:ما هي أبرز آليات وأدوات الهيمنة الغربية التي أسهمت في ترسيخ النفوذ الغربي بعد الحرب الباردة؟ما هي مقومات الصعود الصيني ومؤشرات قوته على المستويات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتكنولوجية؟كيف يواجه النموذج التنموي الصيني البديل آليات الهيمنة الغربية التقليدية؟هل يقود صعود الصين نحو نظام دولي متعدد الأقطاب مستقر، أم نحو استقطاب جديد وصراع محتدم؟

فرضية البحث

"تنطلق هذه الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن هناك علاقة جدلية (جدلاً) بين الهيمنة الغربية والتعددية القطبية، تتحدد في ضوء تفاعل متغيرين رئيسيين.فمن ناحية، تمثل آليات الهيمنة الغربية (المتغير المستقل الأول) المشروع السياسي والاقتصادي المهيمن الذي تجسد في هيمنة المؤسسات المالية الدولية (كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات، وانتشار النموذج الثقافي الليبرالي. وقد وُظفت هذه الآليات لترسيخ النفوذ الغربي، وخاصة الأمريكي، على المستويات كافة.ومن ناحية أخرى، يمثل صعود الصين (المتغير المستقل الثاني) أبرز تحدٍ بنيوي لهذه الهيمنة، حيث استطاعت الصين، بقدراتها الاقتصادية المتصاعدة ونموذجها التنموي البديل، من تحدي أسس النظام القائم وفرض ملامح تعددية قطبية جديدة.وتفترض الدراسة أن تفاعل هذين المتغيرين (آليات الهيمنة من جهة، وصعود الصين من جهة أخرى) يعيد إنتاج النظام الدولي في اتجاه أكثر تعقيداً وتنافساً، حيث تتآكل الهيمنة الأحادية وتظهر ملامح نظام متعدد الأقطاب، مع بقاء احتمالين مفتوحين: إما التعايش التنافسي، أو الانزلاق نحو مواجهة مباشرة بين القوى الكبرى.

أهمية البحث

"تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول إحدى أكثر القضايا إلحاحاً وجوهرية في العلاقات الدولية المعاصرة، في وقت يشهد فيه النظام الدولي تحولات كبرى في توزيع القوة ومراكز النفوذ.

أولاً: الأهمية النظرية

يسهم البحث في إثراء النقاش الأكاديمي حول مفهوم الهيمنة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، ويقدم قراءة تحليلية لواقع ومستقبل النظام الدولي في ضوء النظريات الكلاسيكية (كالواقعية الجديدة) والحديثة (كنظرية الاعتماد المتبادل). كما يختبر البحث قابلية هذه النظريات لتفسير تحولات النظام الدولي في عصر التنافس الكبير.

ثانياً: الأهمية التطبيقية والسياسية

يقدم البحث تحليلاً معمقاً لطبيعة التنافس الأمريكي–الصيني وتداعياته على بنية النظام الدولي، وهو ما يفيد صناع القرار والباحثين والمحللين الاستراتيجيين في فهم طبيعة التحولات الجيوسياسية الراهنة. كما تسهم الدراسة في تفسير العلاقة الجدلية بين آليات الهيمنة القائمة وملامح التعددية الناشئة، وهو ما يساعد في استشراف مستقبل النظام الدولي.

ثالثاً: سد فجوة معرفية

تسعى هذه الدراسة إلى سد فجوة معرفية تتمثل في ندرة الدراسات التي تجمع بين تحليل آليات الهيمنة الغربية (التي كثيراً ما حصرها الباحثون في ظاهرة العولمة) وتحليل مقومات الصعود الصيني (كحالة دراسية للتحدي البنيوي) في إطار تحليلي واحد، يربط بين البعدين النظري والتطبيقي، ويقدم قراءة متكاملة لتحولات النظام الدولي.

المطلب الأول: الإطار النظري النظام الدولي ومفاهيم الهيمنة والصعود

الفرع الاول مفهوم النظام الدولي وعناصره

لقد اصبحت فكره النظام من المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها علم العلاقات الدولية التي تهدف الى اكتشاف انماط من التفاعلات في السياسة الدولية معتبره ان السياسة الدولية ليست سوى كتله من التفاعلات يحيط بها نظام دولي يؤثر ويتأثر بها بشكل مستمر.

١. تعريف النظام الدولي

يعرف النظام الدولي بانه مجموعه من الوحدات المترابطة نمطياً عبر عمليه التفاعل.[١]ويعرف مارتن كابلان النظام الدولي بانة: وجود مجموعه من القواعد و القيم والمعايير المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدث مظاهر الانتظام و الخلل فيها خلال مده زمنيه معينه. ويعرف موريس ايست النظام الدولي بان نمط من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية اي الدول التي توجد في وقت محدد [٢] ومن ما تقدم يمكن القول ان النظام الدولي هو محصله التفاعلات التعاونية او التصارعين بين الوحدات السياسية التي يتكون منها النظام الدولي سواء كانت هذه الوحدات دول اومن غير دول كل منظمات الإقليمية و العالمية

٢. عناصر النظام الدولي

هناك عناصر رئيسيه يتكون منها النظام الدولي و هي

أ– **وحدات النظام:** يشتمل النظام الدولي على قوه وفواعل تسمى وحدات النظام الدولي وهذه الوحدات تعطي للنظام صفته الديناميكية من خلال التفاعل بينها ووحدات النظام تضم الدول والمنظمات الدولية الإقليمية و العالمية و الشركات متعددة الجنسية و المنظمات غير الحكومية وكذلك الاشخاص الذين يقومون بأدوار دوليه.

ب– **هيكل النظام:** ويقصد به الشكل الذي يتخذه النظام من خلال ترتيب الوحدات التي يتألف منها اي كيفيه ترتيب الوحدات المكونة للنظام بالنسبة لبعضها البعض ويتحدث هذا الترتيب طبقا كيفيه توزيع القدرات والامكانات بين الوحدات المكونة للنظام.

ت– **المؤسسات:** ويقصد بها مجموعه القواعد والاجراءات الرسمية والعرفية التي تنظم السلوك الفاعلين الدوليين تجاه القضايا العالمية المختلفة ويشمل ذلك التنظيمات الدولية و القواعد القانونية و المستقرة في النظام الدولي.

ث– **التفاعلات:** ويقصد بها التفاعلات التي تتم بين وحدات النظام الدولي وتكون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية وغيرها من التفاعلات الدولية في النظام الدولي لا يمثل هيكل مفرغه يضم العديد من الوحدات التي تدخل في عمليه تفاعل في ما بينها.[٣]

مراحل تطور النظام الدولي

مرَّ النظام الدولي بالعديد من مراحل التطور، ويمكن إجمال هذه المراحل على النحو التالي:

أولاً: المرحلة الأولى (١٦٤٨–١٩٤٥): تبدأ منذ عقد معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ التي أنهت الحروب الدينية في أوروبا، وتستمر حتى الحرب العالمية الثانية. قامت هذه المرحلة على التعددية القطبية، وكانت أوروبا مركز الثقل في النظام، وعُرفت بنظام توازن القوى التقليدي. ومن أهم خصائصها: اقتصار وحدات التفاعل الدولي الأساسية على الدول القومية، وتمركز الثقل السياسي في أوروبا.

ثانياً: المرحلة الثانية (١٩٤٥–١٩٩١): تمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١. تمثلت بظهور نظام ثنائي القطبية، حيث سيطرت قوتان متنافستان هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على النظام الدولي، ودخلتا في صراع عُرف بالحرب الباردة. ومن أهم خصائصها: زيادة عدد الدول نتيجة الاستقلال عن الاستعمار، وامتداد حدود النظام الدولي لتشمل العالم بأكمله، وظهور العديد من المنظمات الدولية والإقليمية.[٤].

ثالثاً: المرحلة الثالثة (١٩٩١-٢٠٠٨)

بدأت مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، واستمرت حتى الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨. شهدت هذه المرحلة هيمنة أحادية للولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة، وتربعها على قمة النظام الدولي. اتسمت هذه الفترة بذروة النفوذ الأمريكي اقتصاديًا وعسكريًا وثقافيًا، قبل أن تبدأ بوادر التراجع النسبي مع مطلع الألفية الثالثة وصعود قوى جديدة منافسة ابرزها الصين.

الفرع ثاني مفهوم الهيمنة وابعادها

تُعرف الهيمنة بأنها قدرة دولة قوية على التأثير في سلوك الدول الأخرى وتشكيله دون سيطرة مباشرة، مستخدمةً قوتها العسكرية والاقتصادية والثقافية. ويُجادل بأن استقرار النظام الدولي يتحقق من خلال وجود قوة مهيمنة عالمية أو عدة قوى مهيمنة إقليمية. وتشير الأدبيات المعاصرة إلى أن النظام الدولي يشهد "تحولاً عميقاً"، حيث تؤثر القوى المهيمنة كالولايات المتحدة والصين وروسيا على النظام من خلال مشاريع هيمنة متنوعة تستند إلى رؤاها للعالم. ويمكن للدول الصغيرة أن تُناور في مواجهة القوى المهيمنة عبر استراتيجيات كتشكيل التحالفات والاستفادة من التنافس بين القوى العظمى[5]وتتعدد أبعاد الهيمنة في العلاقات الدولية لتشمل القدرات العسكرية كأداة للردع والإجبار، والإمكانات الاقتصادية والمالية التي تمكن الدولة من السيطرة على المؤسسات الدولية والتجارة العالمية، إضافة إلى القوة الناعمة المتمثلة في الجذب والإقناع عبر القيم والثقافة والإعلام، فضلاً عن البعد المؤسساتي القائم على الهيمنة على المنظمات والقواعد الدولية، وأخيراً التفوق التكنولوجي الذي أصبح في العصر الراهن ركيزة أساسية للنفوذ والهيمنة.القوة الصلبة: تُمثل القوة العسكرية جوهر القوة الصلبة، حيث تُوظفها الدولة كأداة استراتيجية لفرض الإرادة السياسية عبر الردع والإجبار، أو من خلال العمليات العسكرية المباشرة. ووفق الفلسفات الكلاسيكية للواقعية السياسية، فإن سباق التسلح لا يعكس فقط القدرات المختلفة والتقنية المستمرة، بل يعمل كعامل ديناميكي يعيد إنتاج توازن القوى. كما لم تعد القوة الصلبة مادية صرف، بل امتدت لتشمل القدرة على تطويع الموارد التقليدية (كالأمن الغذائي واللوجستي) وتحويلها إلى أدوات تأثير، وهو ما يُعرف بالقوة العسكرية الذكية التي تدمج بين الدقة والتكيف في مواجهة التحديات الدولية المعاصرة[6]. وفي الأوقات القريبة كان مقياس قوة الدول تعمد علي القوة التقليدية الخشنة على وجه التحديد وكان أيضا هو حساب مؤشر القوة والمقارنة بين الدول[7] .القوة الناعمة: تختلف القوة الناعمة عن القوة الصلبة التي تقوم على الإكراه والإجبار، فهي تقوم على أدوات الجذب والإقناع بدلاً من الإرغام، وتُعد القوة المميزة للفاعل الدولي القادر على التأثير دون استخدام القوة. تستند هذه القوة إلى مخزون من القيم والنماذج الحضارية والإنسانية، فضلاً عن الذكاء في مجالات الأعمال التجارية والتقنية. ولا يمكن اختزالها في الأطر الثقافية المتنوعة فقط، بل تمتد لتشمل "الدبلوماسية العامة" بمظاهرها كافة، كإنشاء صناعات تجارية متعددة (كالأفلام والألعاب الرقمية)، والوصول إلى الأنظمة التعليمية والرياضية. إن الهدف الاستراتيجي من تصدير هذا النموذج الثقافي هو خلق حالة من الاستلاب الطوعي أو الإبهار لدى الطرف الآخر، مما يمهد الطريق لقبول الأهداف الوطنية دون الحاجة إلى تكاليف القوة الصلبة، مما يجعل القوة الناعمة أداة جذابة لشرعنة النفوذ وتحقيق التوافق الدولي[8]. ومن كلية الدراسات العليا للبحرية الامريكية عرفت باحثة تدعى انا سيمون القوة الناعمة نمط جديد لحروب المستقبل وللابتعاد عن الكلف المالية الكبيرة للحروب التقليدية، فوسيلتها الدبلوماسية والتلاعب بالمشاعر وللوصول الى الهدف وهو السيطرة وايقاع التأثير. فالمحصلة وسيلة استخدام قوة معينة لا تسبب احراجا للمقابل ولا ستوجب الرد العسكري بالمقابل[9].

الفرع الثالث "النظام العالمي الجديد" وسِماته

لا يوجد ثَمَّة تعريفٌ واحدٌ متفقٌ عليه بين جمهور الفقهاء لاستطلاع النظام الدولي، فكلٌ ينظر اليه من زاويةٍ خاصة او من منظورٍ مختلفٍ، على الرغم من كل الاعتباراتِ والحسابات الخاصة، ويُمكن تتبع جذور هذا النظام منذ خمسينات القرن الماضي، حينما طُرح في سياق مطالب دول العالم الثالث بإقامة نظام عالمي جديد أكثر عدلاً، والتي تطورت مع حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ (٧٧) ((وهي تحالف من الدول النامية هدفة ترقيه المصالح الاقتصادية لأعضائها مجتمعة وخلق قدرة تفاوضية مشاركة ضمن نطاق الامم المتحدة واسست من (٧٧) دولة وتوسعتا لان الى (١٣٠) دولة وان العراق احد اعضائها)) الى المناداة بإقامة ((نظام اقتصادي عالمي جديد))، بَيْدَ أن هذا النظام لم يخرج الى النور، لممانعة الدول الرأسمالية إقامة مثل هذا النظام .[10]إلا أن إرهاصاته ظلت كامنة لتتجسد لاحقاً في مشاريع القوى الصاعدة كالصين التي أعادت إحياء مطالب "العدالة الاقتصادية" ولكن من منظور القوة الصاعدة.وقد تزايد استخدام هذا المفهوم منذ تولي (غورباتشوف) سُدة الحكم في الاتحاد السوفييتي عام ١٩٨٥، وتبنيه لسياسة البيروسترويكا (إعادة البناء)، وما أدت إليه من تحولات كبرى على الصعيدين الداخلي والخارجي،وعلى حدِّ قول البعض، فإن (غورباتشوف) يُعد أول مَنْ أطلق عبارة (النظام العالمي الجديد) في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٨، حيث أكد على دور المنظمة بوصفها البوابة الوحيدة لحل المنازعات الدولية، وضرورة إحترام قواعد الشرعية الدولية، ومشدداً على ضرورة التخلي عن سباق التسلح

والتعاون لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، كما أكد لاحقاً على النظام العالمي الجديد الذي يتضمن سيادة القانون الدولي وإحترام حقوق الإنسان [١١].وعلى الرغم من أن جذور المفهوم تعود لمطالبات دول الجنوب، إلا أن (النظام الدولي الجديد) تبلر سياسياً مع نهاية الحرب الباردة؛ حيث طرحه (غورباتشوف) كدعوة للتعاون والشرعية الدولية، بَيْدَ أن المفهوم اتخذ طابعاً إجرائياً مهيمناً مع الرئيس الأمريكي (بوش الأب) عام ١٩٩٠. فقد استثمرت الولايات المتحدة لحظة 'الفراغ القطبية' الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفيتي لتعريف النظام الجديد بوصفه نظاماً تقوده واشنطن تحت شعارات الحرية والعدالة وسيادة القانون، وهو ما أسس لمرحلة **الأحادية القطبية** التي بدأت الصين في العقدين الأخيرين تحدي مرتكزاتها البنيوية.[١٢]

أولا : المواقف الفكرية من النظام الدولي الجديد

يمكن إجمال الجدل الفكري حول طبيعة النظام الدولي الجديد في ثلاثة اتجاهات رئيسة:

الاتجاه الأول (الإقرار بالوجود): يرى أن النظام الجديد واقعٌ تبلور فعلياً بانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، مما أدى إلى انفراد الولايات المتحدة بقمة الهرم الدولي وتفعيل دور الأمم المتحدة كأداة لشرعنة هذه الأحادية.

الاتجاه الثاني (الإنكار والتوجس): يرفض وصف الواقع الراهن بـ "النظام"، ويرى أنه مجرد "ترتيبات أمريكية" فُرضت قسراً، أو حالة من "اللانظام" والفوضى المقننة التي أعقبت انهيار القطبية الثنائية، مؤكداً أن النظام الدولي الحقيقي لم يولد بعد.[١٣].

الاتجاه الثالث (المرحلة الانتقالية): يتبنى موقفاً وسطاً، مفاده أن العالم يعيش مخاضاً انتقالياً؛ حيث يتهاوى نظام قديم دون أن يستقر بناء النظام الجديد، الذي لا يزال في طور التشكّل والتبلور بانتظار حسم صراع القوى الصاعدة مع القوى المهيمنة.[١٤]

يستخلص مما سبق أن هذا التباين الفكري يعكس حقيقة الأزمة الراهنة؛ فالنظام الذي أعلنه بوش الأب كـ "نظام عالمي جديد" لم يعد كافياً لتفسير الواقع المعاصر في ظل الصعود الصيني، مما يجعل **الرأي الثالث** هو الأكثر دقة في توصيف حالة السيولة الدولية التي يعيشها العالم اليوم.

ذا الجزء هو **"قلب الفرع"**، لأنه يربط التاريخ بالواقع الحالي الذي تبحثه. المادة غنية، لكن لكي تنسجم تماماً مع عنوان بحثك) **التنافس الكبير وإعادة تشكيل النظام الدولي(**، هي تحتاج بالفعل إلى **إعادة صياغة تحليلية واختصار** لبعض التفاصيل التاريخية التي تجاوزها الزمن (خاصة الحديث عن اليابان وأوروبا كأقطاب منافسة أساسية، حيث أن الواقع الحالي يضع الصين في كفة وبقية القوى في كفة أخرى).

إليك المقترح المطور للصياغة، مع الحفاظ على الأمانة العلمية للمصادر التي زودتني بها:

ثانياً: سمات النظام الدولي الجديد

يتسم النظام الدولي الجديد بمجموعة من الملامح الهيكلية والوظيفية التي تعكس طبيعة المرحلة الانتقالية الراهنة، وأبرزها:

أ- انفراد القطب الواحد (الأحادية القطبية) :تجسدت هذه السمة ببروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة مهيمنة غداة انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١. وقد مر السلوك الأمريكي في ظل هذا الانفراد بمرحلتين أساسيتين:

- **مرحلة التوسع والزهو :(1991-2003)** واتسمت بالنزعة الانفرادية في اتخاذ القرار الدولي، وبلغت ذروتها في غزو العراق عام ٢٠٠٣ خارج إطار الشرعية الدولية.
- **مرحلة العودة للعمل الجماعي (المناورة بالمؤسسات)** :حيث بدأت واشنطن تدرك حدود قوتها، فاتجهت نحو توظيف منظومة الأمن الجماعي (مجلس الأمن) لإضفاء الشرعية على سياساتها وضمان مصلحتها القومية عبر الغطاء الدولي.[١٥]

ب- الطابع الانتقالي (المؤقت) :على الرغم من قوة الأحادية الأمريكية، إلا أن فقهاء السياسة يؤكدون أن هذا النظام يحمل طابعاً "مؤقتاً". إذ بدأت تتولد داخل بنيته قوى صاعدة تدفعه نحو التعددية القطبية. وتعد **جمهورية الصين الشعبية** أبرز هذه القوى؛ نظراً لنموها الاقتصادي الهائل، وحضورها المتزايد في مناطق النفوذ التقليدية (كأفريقيا)، وعقدها لشراكات استراتيجية وعسكرية (مع روسيا) تتحدى الهيمنة الغربية.

ج- تآكل السيادة ونفاذ العولمة :برزت ملامح إضافية عززت من هيمنة "المركز" على "الأطراف"، منها:

١. **عولمة الليبرالية الاقتصادية** :فرض نموذج الاقتصاد الحر وفشل الأنماط الاشتراكية التقليدية.

٢. **الهيمنة المؤسساتية** :استثمار الولايات المتحدة لنفوذها داخل المنظمات الدولية لاسيما الأمم المتحدة.

٣. **التدخل الإنساني** :استخدام ذرائع حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية كأدوات لتجاوز السيادة الوطنية للدول.

٤. **الاختراق الثقافي والرقمي** :توظيف ثورة المعلومات والإعلام (الإنترنت) لتكريس قيم ثقافية عالمية موحدة تخدم التوجهات الغربية.[١٦]

ب- الطابع الانتقالي (المؤقت) للنظام :على الرغم من انفراد الولايات المتحدة بقمة الهرم الدولي، إلا أن هذا النظام يحمل صفة "المؤقت"؛ لكونه مرحلة انتقالية ستنتهي بظهور قوى موازية (كالصين، اليابان، والاتحاد الأوروبي) تدفع نحو تحول بنيوي جديد، خاصة مع تنامي الدور الصيني الاقتصادي والسياسي عالمياً.[١٧]

ج- الملامح الوظيفية للهيمنة :تجسدت آليات استمرار هذا النظام في عدة ملامح، أبرزها: هيمنة نموذج الاقتصاد الحر، السيطرة الأمريكية على المنظمات الدولية (خاصة الأمم المتحدة)، التدخل الدولي بذرائع حقوق الإنسان والديمقراطية لإضعاف السيادة الوطنية، فضلاً عن العولمة الثقافية وتوظيف ثورة الاتصالات والمعلومات.[١٨]هذه الملامح والسمات ليست مجرد ظواهر عابرة، بل هي نتاج اشتغال أدوات منظمة سيتناولها **المطلب الثاني** بالتفصيل تحت عنوان **"آليات الهيمنة الأمريكية: المؤسساتية وغير المؤسساتية."**

المطلب الثاني: العولمة وإعادة تشكيل النظام الدولي: الآليات والأبعاد

لم يكن إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) عن ولادة "نظام عالمي جديد" مجرد طرح سياسي عابر، بل كان تدشيناً لمرحلة تاريخية اتخذت من "العولمة" محركاً بنيوياً لها. فالعولمة في جوهرها ليست مجرد تطور تقني، بل هي حالة من "الشمولية" التي تسعى لفرض نموذج أحادي القطبية على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية، محولةً العالم إلى "قرية كونية" تُدار وفق معايير المركز المهيمن

الفرع الأول: الأثر المؤسساتي للعولمة (هياكل الهيمنة الاقتصادية)

تنفذ العولمة أثرها عبر آليات بنيوية محكمة، تتمثل في المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية)، والشركات متعددة الجنسية، والتكتلات الاقتصادية، وصولاً إلى تكنولوجيا الاتصالات والإعلام الذي يلعب دوراً محورياً في حشد التأييد الدولي لمسار العولمة. ولتوضيح هذه الآليات، سنتناول أبرزها وفقاً للآتي:

أولاً: المنظمات الاقتصادية الدولية :يرتكز البناء المؤسسي للعولمة على ثلاثية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية). فقد تأسس الصندوق والبنك بموجب اتفاقية "بريتون وودز" عام ١٩٤٤؛ ليتولى الصندوق إدارة السياسة النقدية الدولية واستقرار الصرف، بينما اختص البنك بالسياسات المالية الدولية ومع إنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤، اكتمل الإطار المؤسسي، حيث لعبت المنظمة دوراً حاسماً في عولمة التجارة والإنتاج، وهو ما انعكس في تضاعف التجارة الدولية للبضائع بمقدار ١٤ مرة بين عامي (١٩٤٥_١٩٩٥)[١٩]وتخضع هذه المؤسسات لسيطرة الدول الصناعية التي توجهها نحو "عولمة الاقتصاد" وإضعاف نفوذ الدول النامية. فمنظمة التجارة تفرض قواعد ملزمة لفتح الأسواق، بينما يدعم صندوق النقد استقرار الصرف عبر المعونات الفنية المشروطة، ويقوم البنك الدولي بتقديم القروض والمشاريع التنموية التي تخدم توجهات العولمة ورأس المال العالمي.[٢٠]

ثانياً: الشركات متعددة الجنسيات :تُعرف بالشركات "عبر الأمم"، وهي كيانات عالمية عملاقة تمثل التعبير الأوضح عن عولمة الاقتصاد. وبفضل إمكانياتها المادية والبشرية الهائلة، تسعى هذه الشركات لتحويل العالم إلى ساحة اقتصادية موحدة خاضعة لنفوذها، مستفيدة من التقدم التقني لتجاوز دور الدولة الوطنية **]أحمد عبد العزيز وآخرين، ص ١١٣ .[**لقد تزايد عدد هذه الشركات بشكل مطرد من ١١ ألف شركة عام ١٩٧٥ إلى أكثر من ٣٧ ألف شركة عام ١٩٩٠، حيث باتت مبيعاتها تستحوذ على أكثر من ٥٠٪ من حجم التجارة الدولية.[٢١]وتكمن خطورة هذه الشركات في قدرتها على تبني استراتيجيات مستقلة تتحدى السلطات الوطنية للدول [٢٢]فهي تتحكم اليوم في عصب السياسة عبر سيطرتها على مفاصل الإنتاج والتوزيع والتسعير، وقدرتها الفائقة على تحريك رؤوس الأموال وخلق الأزمات الدولية أو تسويتها وفقاً لمصالحها الاقتصادية.[٢٣]

ثالثاً : التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية

العولمة كونها تتضمن آثارا إيجابية وسلبية, فإن الدول توظف قدراتها وتنسق مواقفها مع بعضها من أجل الإفادة من إيجابيات العولمة والتخلص من سلبياتها. ومن هذا المنطلق تأسست العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية (الإقليمية الجديدة) والدولية لمواجه الآثار السلبية للعولمة التي تحملها, والحد من أخطارها والاستفادة منها[24].قد شهدت العالم قد شهد في السنوات الأخيرة للقرن العشرين اتجاهاً متزايداً لتكوين هذه التكتلات الإقليمية الكبيرة التي باتت الأقلمة آلية هامة للعولمة الجزئية وأصبح يوجد في العالم في الوقت الراهن أكثر من ٣٠ تكتلا اقتصاديا إقليميا[٢٥].فالإتحاد الأوروبي (European Union)واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية(NAFTA), والاتحاد الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي ماهي إلا أمثلة لتلك التحالفات الاقتصادية الجديدة(٢٦). وتنتشر هذه التجمعات في كل القارات وتختلف من حيث عدد الدول الأعضاء المكونة لها ومن حيث درجة تقاربها وكثافة تعاونها من مجرد اتفاقيات وتسهيلات تجارية تفضيلية ومناطق تجارة حرة إلى اتحادات جمركية وأسواق مشتركة واتحادات اقتصادية(٢٧).

الفرع الثاني: الأثر غير المؤسساتي _الأبعاد الثقافية والفجوة الحضارية

لا تقتصر آثار العولمة على الجوانب الهيكلية والمؤسساتية، بل تمتد لتطال البنى الثقافية والاجتماعية، مخلفةً انقساماً حاداً في المنظومة القيمية العالمية وتعميقاً للفوارق بين مراكز القوة وأطرافها، وذلك وفقاً للآتي:

أولاً: البعد الثقافي (صراع الهوية والعولمة):

تعد الآثار الثقافية للعولمة من أخطر التحديات المعاصرة؛ إذ تسعى لتكريس "ثقافة عالمية" موحدة عبر توحيد الأذواق وفرض نمط استهلاكي كوني يتجاوز العادات المحلية، مما يهدد الخصوصيات الثقافية للمجتمعات ويصهر الهويات الوطنية في قالب واحد[٢٨]وفي هذا السياق، يرى المفكر "نعوم تشومسكي" أن العولمة الثقافية ليست إلا أداة لتعزيز سيطرة المركز الأمريكي على الأطراف، من خلال إشاعة قيم النموذج الغربي وجعلها معايير كونية مستفيدة من الطفرة الهائلة في تقنيات الإعلام والمعلومات.[٢٩] ن محاولة فرض منظومة قيمية عولمية تؤدي بالضرورة إلى تفكك الهويات الوطنية وإخضاع البلدان النامية للتبعية الثقافية الغربية[30]

ثانياً: الفجوة بين الشمال والجنوب :أفرزت العولمة تقسيماً اقتصادياً حاداً للعالم؛ فبدلاً من الانقسام الأيديولوجي السابق (شرق وغرب)، بات العالم ينقسم إلى "شمال" متقدم صناعياً وغني، و"جنوب" يعاني من التخلف والتبعية. ويرتبط هذا التقسيم ببنية النظام الاقتصادي العالمي الذي يضم دول المركز الرأسمالي التي تحقق رفاهيتها على حساب استنزاف دول الأطراف؛ حيث يمتلك الـ ٢٥٪ من سكان العالم (الأغنياء) حوالي ٨٠٪ من ثرواته، بينما يتقاسم الـ ٧٥٪ المتبقون (الفقراء) ما لا يزيد عن ٢٠٪ من الثروة العالمية ويشمل "عالم الشمال" الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان، التي تتصف بالنظام الرأسمالي وحرية السوق .[٣١]أما "عالم الجنوب"، فيتمثل في الدول الفقيرة التي لم تستفد من الثورات الصناعية والتقنية وتعاني من تخلف اقتصادي مزمن إن هذه الفجوة المتسعة تمثل أزمة أخلاقية وتحدياً للعقل البشري، ولن ينجح العالم في تضييقها إلا من خلال تعميق "حوار الشمال والجنوب" لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وأكثر عدالة، يتجاوز النظام الراهن المسؤول عن مأسسة التخلف والفقر الجماعي في دول الجنوب.[٣٢]

المطلب الثالث صعود الصين: مقومات القوة والتحدي للهيمنة الأمريكية

إن دراسة صعود القوى تتطلب تحليل قدرة الدولة على تحويل مواردها إلى تأثير مؤثر في السياسة الدولية، فالقوة لا تكمن في حشد الموارد بقدر ما تكمن في توظيفها لتحقيق استراتيجية أو تعزيز الهيبة والمكانة أمام الدول الأخرى. وتتوزع هذه القدرات على عدة مستويات جوهرية، تتمثل في القدرة العسكرية بوصفها أداة الردع وفرض النفوذ، والحجم الاقتصادي الذي يشمل الموارد المالية والثروات الطبيعية وقوة المعلومات، وعامل الإبداع والتكنولوجيا المتمثل في القدرات البشرية والابتكار، وأخيراً القدرة على العمل والمتمثلة في إدارة الموارد البشرية واستثمار خصائصها.

الفرع الأول مقومات الصعود الصيني ومؤشرات القوة

يمكن تحليل مقومات الصعود الصيني عبر ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الاقتصادي، البعد العسكري التقني، والبعد التكنولوجي والعلمي. يتكامل تحقيق هذه المقومات مع عامل أساسي هو الإرادة السياسية والتخطيط الاستراتيجي بعيد المدى.

أولاً: القوة الاقتصادية

استند التطور الاقتصادي الأخير في الصين إلى ثلاثة تحولات رئيسية: الانتقال من اقتصاد مركزي التخطيط إلى اقتصاد سوقي، ومن اقتصاد زراعي إلى اقتصاد قائم على الصناعة والخدمات، ومن اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح. وقد ساهمت ثلاثة عوامل رئيسية في هذه العملية التحويلية. أولاً، ساهمت الظروف الأولية المواتية للنمو، نظراً لكثافة سكان البلاد، وانخفاض أجور العمال، والمزايا الاقتصادية المحتملة. ثانياً، تم تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بطريقة منضبطة، شملت الخصخصة، وتحرير التجارة، وإزالة البيروقراطية. ثالثاً، تبنت السلطات الصينية استراتيجية تنفيذ طويلة الأجل تركز على تحقيق معدلات نمو مرتفعة مستدامة، واستقرار الاقتصاد الكلي، ونمو الاستثمار، وسياسة التكنولوجيا، وتوفير الائتمان، والتعليم[33]ويمثل النفط المصدر الثاني من حيث الاعتماد في الصين، حيث يصل احتياطي الصين من النفط الخام إلى ٢٦.١ مليار برميل (١.٦٪ من الاحتياطي العالمي)، بينما يصل الاستهلاك النفطي إلى ١٤ مليون برميل يومياً (١٤.٣٪ من الاستهلاك العالمي)، ويعود ذلك إلى النمو الاقتصادي الكبير الذي تشهده الصين والذي أدى إلى زيادة الطلب على الطاقة في ظل محدودية الموارد المحلية (أوبك، ٢٠١٩). أما الغاز الطبيعي، فيمثل ٤٪ فقط من إجمالي الطاقة المستهلكة، وتتركز احتياطياته المؤكدة في المنطقة الغربية من الصين (٨٣٪ من الموارد)[34] دفع استمرار الاستقرار الاقتصادي والاستدامة في الصين العديد من المنظمات الدولية إلى رفع توقعاتها للنمو. رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي للصين إلى ٥٪ لعام ٢٠٢٥ و٤.٥٪ لعام ٢٠٢٦، فيما رفع بنك التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعاتهما بنسب مماثلة، مشيرين إلى مرونة الصادرات واستمرار التحفيز المالي. عُقد المؤتمر الاقتصادي المركزي السنوي في بكين (١٠-١١ كانون الأول

٢٠٢٥) لتحديد أولويات عام ٢٠٢٦، أول سنوات الخطة الخمسية الخامسة عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠)، مع التركيز على تحسين جودة الاقتصاد وتعزيز الطلب المحلي.ساهم الإنفاق الاستهلاكي النهائي بنسبة ٥٣.٥٪ في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأرباع الثلاثة الأولى من ٢٠٢٥. وفي مجال الابتكار، دخلت الصين قائمة أفضل عشر دول عالمياً في مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠٢٥، ويتوقع أن ينمو قطاع التكنولوجيا المتقدمة (بما فيها الذكاء الاصطناعي) من ١٤.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٣ إلى نحو ١٩٪ بحلول ٢٠٢٦. كما بلغ فائض الميزان التجاري الصيني في السلع خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من ٢٠٢٥ رقماً قياسياً بلغ ١.٠٧٦ تريليون دولار، متجاوزاً حاجز التريليون لأول مرة، مدفوعاً بقوة قطاعات التصنيع المتقدمة كالمركبات الكهربائية والألواح الشمسية وأشباه الموصلات[35] .هذا الأداء يؤكد مكانة الصين كقاطرة للنمو العالمي و"مثبت للاستقرار الاقتصادي.

ثانياً: التفوق التكنولوجي والعلمي

في ظل التنافس المحتدم مع واشنطن، تضع الصين نصب عينيها التفوق التكنولوجي. تؤكد الخطة الخمسية الجديدة تسريع الجهود للسيطرة على "قمم التنمية العلمية والتكنولوجية"، مع أولوية قصوى لمجالات الذكاء الاصطناعي، الحوسبة الكمومية، والإلكترونيات المتقدمة. وباعتبارها أكبر منتج في العالم للعناصر الأرضية النادرة، تسعى الصين أيضاً إلى تأمين موقعها الريادي في هذه المعادن الحيوية المستخدمة في الصناعات الدفاعية وتقنيات المستقبل (من المركبات الكهربائية إلى محركات الطائرات وتقنيات الدفاع)، مما يعزز قدرتها التنافسية ويعمق اعتماد العالم على سلسلة توريدها[36] ساهمت سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار (STI) في الصين خلال العقدين الماضيين في تحويل جامعاتها إلى مراكز بحثية عالمية. ودخلت أكثر من ست جامعات هذه القائمة، وثلاث ضمن أفضل ١٠٠، واثنتان ضمن أفضل ٥٠. تحتل الصين المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في الناتج البحثي العالمي والإنفاق على البحث والتطوير، وهي الرائدة عالمياً في تخريج حملة الدكتوراه في مجالات العلوم والهندسة. ومن الأمثلة البارزة على نجاح سياسات الابتكار الصينية، جامعة تسينغهوا والتي صنفت بالمرتبة الأولى على الجامعات الاسيوية في سنة ٢٠٢٦ [37] ، والتي أطلقت منصة "X-Lab" لتعزيز ابتكار الطلاب وريادة الأعمال عبر أربع عشرة كلية. كما تم إطلاق منصات مماثلة في أكثر من ثلاثين جامعة رائدة، مما ساهم في خلق نظام بيئي متكامل للابتكار ساعدت في تسويق أبحاث وابتكارات الجامعات وأسهم في تعزيز القدرة التنافسية للصين عالمياً.كما برزت شركات صينية متعددة الجنسيات كعلي بابا وتينسنت وهواوي لتنافس نظيراتها في اليابان وأمريكا. لم يكن هذا ممكناً دون تسخير التعليم الجامعي كركيزة أساسية في نظام الابتكار الوطني الصيني [38]وتعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين حالياً هما القوتين الرئيسيتين في مجال البحث والتطوير فيما يتعلق بالذكاء الإصطناعي، على الرغم من أن سلطات الصين أكثر وعياً من الولايات المتحدة الأمريكية حيث يرى الكثير من المراقبين ان التنظيم الدولي بات مرتكزاً على أسس شبه احتكارية[39] لقد دفع هذا التنافس التكنولوجي والعلمي العديد من الدول المتقدمة، وعلى رأسها الصين والولايات المتحدة، إلى إعادة النظر في استراتيجياتها التصنيعية للحفاظ على تفوقها، ذلك أن من يقود تقنيات الثورة الصناعية الرابعة ستكون له اليد العليا في النظام الدولي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. غير أن هذه المنافسة تحولت إلى حالة صراع بين الجانبين، بدءاً بالحرب الجمركية، مروراً باعتقال (منج وانزو) ابنة مؤسس شركة هواوي والمديرة المالية للشركة، وانتهاءً بإثارة الاحتجاجات في هونغ كونغ. ويعكس التوتر المتصاعد بين الجانبين صراعاً على تشكيل النظام الدولي؛ فالولايات المتحدة تسعى إلى الإبقاء على الوضع القائم الذي يمنحها تفوقاً استراتيجياً، بينما تسعى الصين إلى إعادة صياغة قواعده، مؤكدة لواشنطن أنها لم تعد تخشاها أو تتعامل معها من موقف ضعف[40] .

ثالثاً: القدرات العسكرية وميزانية الدفاع

تشكل العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والصين أحد المحاور الرئيسية في النظام الدولي الراهن. ففي الوقت الذي كانت فيه أمريكا تتمتع بتفوق عسكري واضح لعقود، أصبح هذا التفوق مهدداً بفعل الصعود المتسارع للقوة العسكرية الصينية. يشير تقرير صادر عن مركز الأمن الأمريكي الجديد، أعده نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت وورك، إلى أن الجيش الصيني تمكن من تقليص الفجوة العسكرية مع الولايات المتحدة، مستخدماً شبكات التجسس الصناعي والتقني، ليصل إلى امتلاك "القدرات السوداء" التي لا تُكشف إلا في الحروب. وتستثمر كل من واشنطن وموسكو وبكين بكثافة في تقنيات الأسلحة الفائقة الصوت (التي تسير بسرعة ٣٨٠٠ ميل في الساعة)، مما يعيد تشكيل موازين الردع الدولية[41]هناك حديث متزايد عن جيل جديد من الأسلحة المتطورة، تُعرف بالأسلحة الفرط صوتية ،والتي تتميز بسرعات هائلة تتجاوز خمسة أضعاف سرعة الصوت، وقدرة فائقة على المناورة أثناء الطيران، مما يجعل اكتشافها شبه مستحيل إلا في اللحظات الأخيرة قبل إصابة الهدف، ويصعب بالتالي الاعتراض عليها أو الدفاع ضدها. وحتى الولايات المتحدة، وإن كانت مترددة في الاعتراف بذلك، تدرك خطورة هذه التقنيات، وتقر بأن روسيا والصين هما الرائدتان في هذا المجال [42]،حيث قطعتا أشواطاً كبيرة في تطويرها وامتلاكها لهذه الأسلحة، مما يعيد تشكيل موازين الردع الدولية ويطرح تحديات

جديدة أمام التفوق العسكري التقليدي الأمريكي[43] تحتل الصين المرتبة الثانية في تصنيفات القوة العسكرية لعام ٢٠٢٥، وذلك بفضل قواتها البرية الضخمة، بما فيها قوة الصواريخ، وقدراتها الفضائية، وكفاءتها في الحرب الإلكترونية ومتعددة المجالات، وترسانتها الصاروخية والنووية المتنامية بسرعة، وقدرتها الإنتاجية العسكرية، لا سيما في بناء السفن، وأنظمة منع الوصول/الحرمان من المنطقة. وتتفوق الصين في بسط نفوذها الإقليمي، وتعبئة قواتها، والابتكار في الصناعات العسكرية. وتولي عقيدتها العسكرية أولوية قصوى للدفاع عن الوطن، واستراتيجيات منع الوصول، والهيمنة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. شهد جيش التحرير الشعبي الصيني تحولاً هائلاً على مدى العقدين الماضيين، إذ انتقل من قوة تعتمد على العمالة إلى آلة حرب حديثة، متصدراً العالم في عدد الأفراد، ونشر الصواريخ، وبناء السفن الحربية. ورغم افتقاره للخبرة القتالية في العقود الأخيرة، فقد ركز على تحديث عقيدته العسكرية والعمليات المشتركة وبناء صناعات دفاعية مكتفية ذاتياً، مما يضمن له المركز الثاني في تصنيفات القوة العسكرية[44] وتحدد الاستراتيجية الدفاعية الصينية ثلاث مراحل لتحديث القوات المسلحة: تحقيق الأهداف المئوية للجيش بحلول عام ٢٠٢٧، والتحديث الأساسي للدفاع الوطني بحلول عام ٢٠٣٥، وبناء قوات مسلحة من الطراز العالمي بحلول منتصف القرن الجاري. وقد تم تنفيذ إصلاحات هيكلية شملت إعادة تنظيم أجهزة اللجنة العسكرية المركزية، وتحسين نظام القيادة والإدارة، وتطوير نظام قيادة العمليات المشتركة، وإعادة هيكلة تكوين القوات، وبناء قوات قتالية جديدة، مما أسهم في تحويل الجيش الصيني إلى آلة حرب حديثة قادرة على منافسة القوى الكبرى[45]استفادت بكين من صعودها الاقتصادي لتوفير زيادات مطردة في الإنفاق العسكري. ورغم أن التفاصيل الدقيقة للميزانية العسكرية لا تزال تقديرية، تشير المصادر إلى ميزانية رسمية تبلغ نحو ٢٤٧ مليار دولار لسنة ٢٠٢٥. في المقابل، تشير تقديرات معهد ستوكهولم لدراسات السلام (SIPRI) إلى أن الإنفاق تجاوز هذا الرقم بكثير في ٢٠٢٤، ليصل إلى ٣١٨ مليار دولار، فيما تقدر دراسات أخرى (كدورية تكساس للأمن القومي) المبلغ بنحو ٤٧١ مليار دولار. وقد مكّن هذا النمو في القطاع الدفاعي الصين من تنفيذ استثمارات واسعة في المعدات والأصول العسكرية والتدريب والصيانة. ونتيجة لذلك، تقلص الفارق مع الولايات المتحدة؛ فإذا كان الإنفاق الدفاعي الصيني يمثل فقط سدس نظيره الأمريكي في ٢٠١٢، فقد ارتفع إلى ثلثه في ٢٠٢٤. وبالمقارنة مع الجيران، تنفق بكين خمسة أضعاف اليابان وسبعة أضعاف كوريا الجنوبية على الدفاع[46].

الفرع الثاني آليات الهيمنة الصينية البديلة

إذا كانت العولمة وآلياتها المؤسساتية قد عملت كأدوات لترسيخ الهيمنة الأمريكية لعقود، فإن المشهد الدولي المعاصر يشهد تحولاً بنيوياً تقوده قوة صاعدة استطاعت تقديم نموذج مغاير للقوة. لم يعد الصعود الصيني مجرد نمو اقتصادي كمي، بل استحال إلى "مشروع قطبي" متكامل يستند إلى آليات بديلة تتحدى القواعد التقليدية للنظام الدولي الجديد. ومن أجل فهم طبيعة هذا التنافس الكبير، يسعى هذا المطلب إلى تسليط الضوء على الاستراتيجيات التي اتبعتها بكين لإعادة صياغة موازين القوى، بدءاً من "الدبلوماسية الاقتصادية" والمشاريع العابرة للقارات، وصولاً إلى بناء تحالفات دولية تسعى لتكريس "التعددية القطبية" كبديل للأحادية المهيمنة.

أولاً: مبادرة الحزام والطريق

تُعد مبادرة الحزام والطريق، التي أطلقتها الصين عام ٢٠١٣، إطاراً محورياً لتعاونها مع الدول الأخرى في العصر الجديد، ويكمن الجوهر الاستراتيجي للمبادرة في تحقيق الربط الجغرافي العالمي، وفق رؤية جيوسياسية تستند إلى الجغرافيا الاقتصادية الصينية. فقد صُممت المبادرة لربط قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، انطلاقاً من الصين شرقاً وجنوباً، وصولاً إلى أقصى الشمال الأوروبي والجنوب الأفريقي. ويهدف هذا الربط إلى دمج الاقتصادات المتقدمة بالاقتصادات الآسيوية النشطة والاقتصادات النامية الواقعة فيما بينها. هذا التوجه هو ما يثير التخوف الأمريكي، إذ ترى واشنطن في المبادرة أداة صينية لإعادة تشكيل موازين القوى العالمية وتحدي نفوذها التقليدي[47]. من هنا ينبع القلق الأمريكي إذ تنظر واشنطن إلى مشروع الحزام والطريق باعتباره أخطر مبادرة اقتصادية تهدف إلى ترسيخ الهيمنة الصينية على الاقتصاد العالمي، وتمثّل امتداداً لمساعي الحزب الشيوعي الصيني الرامية إلى تفكيك البنى الاقتصادية والأمنية للنظام الدولي القائم. كما ترى الولايات المتحدة أن الإنفاق الصيني الكبير يأتي على حساب النفوذ الأمريكي والمؤسسات الدولية التي تقودها. ولردع هذه الاستراتيجية، أطلقت كل من الولايات المتحدة وأستراليا واليابان مبادرة استثمارية ثلاثية لدعم البنية التحتية في منطقة المحيط الهندي، إلى جانب إنشاء صندوق لتقديم مساعدات ثنائية للدول المهددة بالضغوط الاقتصادية الصينية[48]وبحلول أيار ٢٠٢٥، وقعت أكثر من ١٥٠ دولة وأكثر من ٣٠ منظمة دولية وثائق تعاون مع الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق، مما سهل توحيد إجراءات التخليص الجمركي والاتفاقيات الضريبية، وخفض التكاليف المؤسسية للتجارة. وتعزز الصين التعاون في إطار المبادرة من خلال نهج رباعي المحاور: المادي (استغلال مزاياها في تصنيع البنية التحتية لدفع التعاون الدولي)، والمؤسسي (تسهيل الإجراءات)، والعملة، فبينما تمتلك الصين قدرة إنتاجية هائلة وسوقاً محلية ضخمة، تزخر الدول النامية المشاركة بالموارد والقوى العاملة، مما يعزز تقسيم العمل، ويوسع سلاسل التوريد

الصناعية، ويحسن تكامل عوامل الإنتاج. ومع ذلك، ينبغي الحذر من المخاطر المحتملة الناجمة عن الاستثمار في البنية التحتية، لا سيما انخفاض عوائد الاستثمار والمشاكل الأمنية [49]تهدف مبادرة الحزام والطريق إلى إحداث تحول جذري في بنية النظام الدولي، بالانتقال به من حالة الهيمنة الأحادية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام متعدد الأقطاب يقوم على توزيع أكثر توازناً للقوة والنفوذ. فمن منظور المبادرة، لا يقتصر السلام والاستقرار الدوليان على حفظ التوازن بين القوى العظمى، بل يتعداه إلى خلق ترابط اقتصادي وتكاملي يعزز المصالح المشتركة ويقلص دواعي الصراع. وتسعى الصين من خلال هذا التحول إلى كسر احتكار القرار الدولي بيد قطب واحد، وتمكين عدد أكبر من الدول من المشاركة في رسم ملامح النظام العالمي الجديد، بما يسهم في تحقيق سلام أكثر عدلاً واستقراراً[50].

ثانيا: المؤسسات المالية الدولية البديلة

في السنوات الأخيرة، انخرطت الصين بقوة في مجال تمويل التنمية. عدّ إنشاء بنك التنمية الجديد التابع لمجموعة البريكس (NDB) والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) من أبرز التحولات الأخيرة في مجال تمويل التنمية. فقد اختارت الصين وغيرها من الاقتصادات الناشئة، غير الراضية عن بنوك التنمية متعددة الأطراف القائمة، إنشاء مؤسسات جديدة بدلاً من الاستمرار في انتظار قبول الدول المانحة التقليدية لإصلاحات جوهرية في البنوك القائمة. ففي يوليو/تموز ٢٠١٤، قادت الصين جهودًا حثيثة لجمع الاقتصادات الوطنية الناشئة الكبرى، البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا – المعروفة باسم **مجموعة البريكس – لتأسيس بنك التنمية الجديد**، وهو مؤسسة إقراض دولية ستوفر ما لا يقل عن ٥٠ مليار دولار أمريكي لتمويل التنمية في الأسواق الناشئة

واستهدف بنك التنمية الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بالأدوار نفسها التي يقوم بها البنك الدولي. فالصين تمول ما يزيد عن ٩٠٠ مشروع اقتصادي وبنيوي في العديد من دول العالم، وبلغت تكاليف هذه المشاريع ١.٤ تريليون دولار. ويتضح مما سبق أن الصين لا تدع فرصة تمر إلا وتؤكد من خلالها على رغبتها في التمسك بقيادة العالم في القضايا التي تركتها إدارة الرئيس الأمريكي "ترامب"، مثل حرية التجارة والعولمة وحماية البيئة. كما يشير الواقع إلى أن الاقتصاد الصيني بدأ في عام ٢٠١٩ مرحلة انتقالية نحو نمط نمو جديد[51].يتمثل الهدف الرئيس لمجموعة "بريكس" في نقل مركز الثقل الاقتصادي العالمي من مجموعة الدول الصناعية السبع (G7) إلى الدول الصاعدة، وتجنب تداعيات الأزمات المالية العالمية، ويتحقق ذلك عبر أهداف فرعية، أبرزها: تيسير التعاون الاقتصادي وزيادة التجارة البينية بين دول المجموعة، وتعزيز التعاون في مجالات الاستثمار والبنية التحتية والأمن الغذائي؛ والحد من الاعتماد على العملة الأجنبية (الدولار) وزيادة التبادل والقروض بالعملات المحلية، وإنشاء مؤسسات مالية موازية لصندوق النقد والبنك الدوليين بهدف إصلاح النظام المالي الدولي، وتطوير استراتيجية للطاقة عبر إنشاء منتدى وبنك للوقود، وتعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال التنسيق مع مجموعات أخرى كمجموعة العشرين والأمم المتحدة. وتقوم تفاعلات البريكس على ثلاث دعائم أساسية: التعامل مع الأحداث الدولية، والتعاون الدبلوماسي بين الدول الأعضاء، ودفع منظمات المجتمع المدني للمساهمة في المنتديات الدولية[52]من أهم المؤسسات المالية التي أنشأها تكتل "بريكس" بنك التنمية الجديد (NBD)، برأس مال قدره ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٤، بهدف التصدي لأزمات السيولة العالمية، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لإنجاز مشروعاتها التنموية، وتقليل الاعتماد على المؤسسات المالية الدولية الغربية. بدأ البنك عمله من مدينة شنغهاي الصينية عام ٢٠١٦، ويتميز عن غيره من النظم النقدية الغربية بثلاث خصائص رئيسية: أولاً، التنمية المستدامة عبر المشاركة في مبادرات توفير فرص العمل وحماية البيئة؛ ثانياً، توزيع السلطة بالتساوي، إذ تتساوى حصص الدول الأعضاء ولا يوجد احتكار للسلطة، وتُتخذ القرارات بالتساوي؛ ثالثاً، التعاون بين دول الجنوب، حيث يهدف البنك إلى خدمة دول الجنوب العالمي، خاصة في تمويل احتياجات البنية التحتية دون شروط أو قيود سياسية، وبسرعة لتلبية الاحتياجات. كما تم إنشاء الاحتياطي الطارئ للبريكس (BRICS CRA) برأس مال قدره ١٠٠ مليار دولار، موزعة بواقع ٤١ ملياراً من الصين، و١٨ ملياراً من كل من الهند والبرازيل وروسيا، و٥ مليارات من جنوب أفريقيا، لتوفير السيولة المالية لدول التكتل وقت الأزمات[53].

الخاتمة

تُعد التحولات الجارية في بنية النظام الدولي المعاصر انعكاساً لجدلية عميقة بين إرث الهيمنة الأحادية الغربية وطموحات الصعود القطبية الجديدة التي تمثلها الصين .لقد كشفت الدراسة أن النظام الدولي الذي تبلور عقب الحرب الباردة لم يكن مجرد ترتيب سياسي، بل كان منظومة متكاملة من الآليات الاقتصادية والمؤسساتية والثقافية التي صُممت لضمان التفوق الأمريكي المستدام .ومع ذلك، فإن صعود الصين كقوة دولية, قد أعاد تعريف مفهوم القوة، من خلال تقديم نموذج تنموياً وآليات استراتيجية بديلة استطاعت اختراق جدار الأحادية القطبية، مما دفع العالم نحو حالة من "السيولة الدولية" والتنافس الكبير الذي يعيد تشكيل قواعد اللعبة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين.

الاستنتاجات

من خلال البحث والتحليل، توصل الباحثان إلى جملة من الاستنتاجات الجوهرية:

١-**مأسسة الهيمنة** :نجحت الولايات المتحدة في تحويل تفوقها العسكري إلى هيمنة هيكلية عبر السيطرة على المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، صندوق النقد والبنك الدوليين)، مما جعل من العولمة أداة سياسية بامتياز لترسيخ النفوذ الغربي.

٢-**القوة الناعمة والاستلاب الثقافي** :لم تعتمد الهيمنة على القوة الخشنة فحسب، بل وظفت العولمة الثقافية والرقمية لخلق نموذج حضاري أحادي يهدد الخصوصيات الوطنية ويسهل قبول الأهداف الغربية دون تكاليف عسكرية مباشرة.

٣-**الصعود الصيني كضرورة بنيوية** :لم يعد الصعود الصيني مجرد نمو اقتصادي، بل تحول إلى تحدٍ بنيوي للنظام الدولي عبر امتلاك "الآليات البديلة" (مثل مبادرة الحزام والطريق والمؤسسات المالية الموازية) التي كسرت احتكار المركز للقرار الدولي.

٤-**التحول نحو الاستراتيجية الأقليمية** برزت التكتلات الاقتصادية (مثل البريكس والاتحاد الأوروبي ونافتا) كآليات للمواءمة مع ضغوط العولمة الشاملة، مما جعل العالم ينتقل من حالة "التكامل الكوني" القسري إلى "العولمة الجزئية" والتعددية الإقليمية.

٥-**تآكل السيادة والتدخل الإنساني** :استخدم النظام الدولي الجديد ذرائع حقوق الإنسان والديمقراطية كأدوات قانونية لتجاوز السيادة الوطنية للدول النامية، مما أدى إلى إضعاف دور الدولة الوطنية أمام الفواعل العابرة للحدود كالشركات متعددة الجنسيات .

٦-**أزمة الفجوة الحضارية** :عمقت العولمة الفجوة بين "الشمال" الغني و"الجنوب" الفقير، حيث يمتلك الأغنياء (٢٥٪ من السكان) حوالي ٨٠٪ من ثروات العالم، مما يولد حاجة ملحة لنظام اقتصادي دولي أكثر عدالة وإنسانية.

٧-**التعايش التنافسي** :يمر النظام الدولي حالياً بمرحلة انتقالية مؤقتة، حيث يتأرجح المستقبل بين "التعايش التنافسي" بين واشنطن وبكين، أو الانزلاق نحو صراع مباشر نتيجة التنافس على ريادة الثورة الصناعية الرابعة وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

هوامش البحث

[١] محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ،دار الفجر الجديد ، القاهرة ،٢٠٠١، ص٢٥٧.

[٢] سعد حقي توفيق ، مبادى العلاقات الدولية، العاتك الصناعة الكتاب، القاهرة ،٢٠٠٩ ،ص٤٢

([٣]) ابراهيم احمد ، الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد ،اطروحة دكتوراه ،جامعة وهران ، الجزائر، ٢٠١٠ ،ص٨٩.

[٤] – اسماعيل صبري مقلد ،العلاقات السياسية الدولية ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٧ ،ص٤٦.

[5] زامورا سي. (٢٠٢٥). الهيمنة كعامل استقرار النظام والنظام الدولي/العالمي. العلاقات الدولية . https://doi.org/10.15359/98-1.6 .

[6] هادي كعيم الشحماني ، القوة الناعمة والقوة الصلبة أمريكا والصين انموذجا دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة كلية التربية جامعة واسط، ٢٠٢٣ ، ص٥.

[7] جمال علي زهران،منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي–الإسرائيلي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٦،ص٣٦–٣٧.

[8] ايناس مجبل ،استراتيجية القوة الناعمة في السياسة الخارجية،دراسة حالة الولايات المتحدة الامريكية، مجلة مركز دراسات الكوفة،٢٠٢٥،ص٦.

[9] خيري بوزاني ، انياب التنين الناعمة:الصعود الناعم للقوة الصينية في السياسة الدولية،القاهرة، مؤسسة شمس للنشر والاعلام، ٢٠٢٤،ص٤٥–٤٦.

[١٠] – عبد الستار الجميلي، تأثيرات انتهاء الحرب الباردة على سلطات مجلس الامن في حفظ السلام والامن الدوليين، دارسة تحليلية في القانون الدولي، ط١، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١١ص ٢٧٤–٢٧٥.

[١١] – نازلي معوَّض احمد: النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن في العالم المعاصر، مجلة السياسة الدولية، العدد (٩٤)، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١١٨.

[١٢] – شفيق المصري: النظام العالمي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٢، ص ٦٥.

[١٣] – – سمير عميش: القومية والعولمة (الوعي القومي والنظام العالمي الجديد)، ط١، أزمنة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠١، ص ٢٥٨.

[١٤] – حسن نافعة: تحولات السياسة العالمية وإتجاهات تطورها المستقبلية في التحولات العالمية ومستقبل الوطن العربي في القرن الواحد والعشرين، مجموعة من الباحثين، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٩–٤٠.

[١٥] – فتحية ليتم: نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ٦٠.
حسن نافعة: إصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة في التنظيم الدولي، ط١، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، مركز الجزيرة للدراسات، قَطَر، ٢٠٠٩،ص ٢٢٨.

[١٦] – حسن نافعة: إصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة في التنظيم الدولي، ط١، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، مركز الجزيرة للدراسات، قَطَر، ٢٠٠٩،ص ٢٢٨.

[١٧] – إيناس محمد البهجي؛ يوسف المصري: النظم الدولية بين الشريعة والقانون الدولي الخاص، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٦٠٥.

[١٨]– محاضرة ألقيت على طلبة الماجستير، الدكتور حيدر زاير عبوسي، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، العراق.

[١٩] – احمد عبدالعزيز و آخرين, الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية , مجلة الادارة والاقتصاد, العدد(٨٥), كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد, ٢٠١٠, ص١١٣.

[٢٠] – اريان رؤوف عزيز , العولمة واثرها في الدبلوماسية المعاصرة, رسالة ماجستير , منشورة, كلية العلوم السياسية ,جامعة بغداد 'العراق,٢٠١٣,ص ٢٥

[٢١] – المصدر نفسه ,ص ٢٦

[٢٢] عبد الامير عباس الحيالي , تغير مفهوم ووظيفة الحدود, مجلة الفتح, العدد(٣٨), شباط ٢٠٠٩, كلية التربية الأساسية –جامعة ديالى, ص١٢٢.

[٢٣] – اريان رؤوف عزيز, مصدر سبق ذكره , ص٢٣

[24] المصدر نفسه ص ٢٣

[٢٥] حافظ أبو سعدة, مصدر سبق ذكره, ص٤٨.

[٢٦]انور محمد فرج, السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوروبي تجاه الشرق الاوسط اعلان برشلونة انموذجا, مجلة الدراسات الدولية, العدد(٣٩), كلية العلوم السياسية, جامعة البغداد, ٢٠٠٩, ص٦٥.

[٢٧]حافظ أبو سعدة, مصدر سبق ذكره, ص٤٨.

٤٢ أحمد عبد العزيز وآخرين مصدر سبق ذكره, ص٧١

[٢٨] – اريان رؤوف عزيز, مصدر سبق ذكره ,ص١٦

[٢٩] – محمد عوض الهزايمة,مصدر سسبق ذكره ,ص٢٨

[30]

[٣١] – عبد الوهاب الكيالي موسوعة السياسة,ج٣ ,ص٨٠٠–٨٠١

[٣٢] – عبد القادر عبدالله ,العالم المعاصر والصراعات الدولية ,عالم المعرفة ,١٣٣,ص١١٧–١١٨

[33] Riaz, M., Ali, A., & Liaqat, B. (2024). China's Economic Development Policy: An Analysis. Global International Relations Review. https://doi.org/10.31703/girr.2024(vii-ii).05.

[34] سرى فؤاد عبدالكريم ، سياسة الصين الإقليمية والدولية لضمان امن الطاقة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى كلية القانون والعلوم السياسية ، الجامعة العراقية ، ٢٠٢٠، ص ٢٧_٢٨.

[35] محمود الحسن خان، المسار الاقتصادي الكلي للصين ٢٠٢٥–٢٠٢٦،مجلة المراقب الباكستاني. https://pakobserver.net/chinas-macro-trajectory-2025-2026/ .

[36] https://tvpworld.com/91925777/china-unveils-its-15th-five-year-plan

[37] مجلة التايمز للتعليم العالي ، https://www.timeshighereducation.com/press-releases/asia-university-rankings-2026-out-now

[38] كريشنا، فيني ف، وآخرون.صعود الجامعات الصينية: البحث والابتكار وبناء جامعات عالمية المستوى. العلوم والتكنولوجيا والمجتمع،المجلد ٣٠،٢٠٢٥،الصفحات ١٦٢-١٨٠ https://doi.org/10.1177/09717218241257716 .

[39] محمد يوسف الحافي، الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي (دراسة في فلسفة السياسة)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠١٤، ص٢٢٧.

[40] بدر صايم، التنافس الصيني الأمريكي وتداعياته على النظام العالمي، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٥، العراق، ٢٠٢٢، ص٢٦٢.

[41] أحمد سالم عزيز،و محمد منذر،البعد الاقتصادي والتكنولوجي في الصراع الامريكي الصيني: خلال إدارة دونالد ترامب،مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ،المجلد ٦، العدد٩ ، ٢٠٢٥،ص٦.

[42] سامي السلامي ،كسر الحصار:الصواريخ فرط الصوتية والحفاظ على القدرة الروسية ،مجلة السياسة الدولية،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ،عدد٢١٨، ٢٠١٩،ص ١٧.

[43] دلال محمود السيد،هاجس التفوق:السعي الأمريكي لاحتواء خطر الصواريخ فائقة السرعة،مجلة السياسة الدولية،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،القاهرة عدد٢١٨، ٢٠١٩،ص٧.

[44] https://www.militarypowerrankings.com/military-power/china

[45] القناة العربية لشبكة تلفزيون الصين الدولية،الجيش الصيني يسعى لبناء قوة عسكرية من الطراز العالمي في العصر الجديد، https://arabic.cgtn.com/news/2024-08-10/1821993943403167746/index.html .

[46] مجلة الشرق الإخبارية، من قوة متقادمة إلى جيش مخيف.. رحلة التحول العسكري الصيني،نُشر:٣ سبتمبر ٢٠٢٥. https://asharq.com/ /

[47] باهر مردان مدخور: استراتيجية الحزام والطريق للقرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد عدد نوفمبر، ٢٠١٧، ص١٠.

[48] عامر هاشم عواد: مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة بغداد، بحث بعنوان "التنافس فى العلاقات الصينية الامريكية"، مجلة قضايا سياسية،٢٠٢١، العدد ٦٦، ص١٠.

[49] تشانغ يويان،محفز للتغيير، صحيفة تشاينا ديلي: ٣٠مايو٢٠٢٥. http://en.iwep.org.cn/hot_topics/202506/t20250620_5882504.shtml .

[50] أحمد حسين الخطيب، الإستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام و الطريق و تأثيرها على الاقتصاد الدولي،مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية،لبنان،العدد٢٤، ٢٠١٩،ص١١٧.

[51] وانغ إي وى،الحزام والطريق: ماذا تقدم الصين للعالم؟، ترجمة: د. رشا كمال-د. شيماء كمال، الناشر: سما للنشر والتوزيع مصر، ط ١، ٢٠١٤، ص ٨.

[52] نهاد أنور سيد، الإنعكاسات السياسية والاقتصادية لجهود البريكس في المجتمع الدولي: دراسة لبعض القضايا،مجلة كلية السياسة والاقتصاد،العدد٢٦ ، ٢٠٢٦،ص٢٢٠-٢٢١.

[53] نهاد أنور سيد، المصدر السابق ، ص١٢٤.